وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاثنين، 01 مايو 2023

أخبار الطاقة

ترقب انتعاش وقود الطائرات مدفوعاً بفترة سفر صيفية مزدحمة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين، الأول مايو، بعد تسجيل خسائر للشهر السادس على التوالي في ابريل الفائت، مدفوعة بمخاوف الركود المتزايدة والأزمة المصرفية، ومع ذلك، وعلى أساس يومي، استقرت الأسعار على ارتفاع يوم الجمعة بعد أن سجلت شركات الطاقة أرباحا إيجابية بينما أظهرت بيانات أمريكية تراجع إنتاج الخام مع تزايد الطلب على الوقود.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو 1.17 دولار أو 1.5٪ لتستقر عند 79.54 دولار للبرميل، في حين قفز عقد يوليو الأكثر تداولاً بنسبة 2.7٪ ليستقر عند 80.33 دولاراً. واستقر غرب تكساس الوسيط المتداول في نيويورك، لتسليم يونيو على ارتفاع 2.02 دولار، أو 2.7 ٪، في اليوم عند 76.78 دولارًا للبرميل. وعلى مدار الأسبوع، ظل مؤشر الخام الأمريكي في المنطقة الحمراء، مع خسارة 1.4٪.

وقفز النفط في اليوم الأخير من شهر أبريل، عائدًا إلى الأسود بعد 5 أشهر باللون الأحمر، وبحسب انفيستنق دوت كوم، قفزت أسعار النفط الخام في يوم التداول الأخير من شهر أبريل لتعود إلى المستوى الأسود بعد أن أمضت الجزء الأكبر من الأشهر العشرة الماضية في المنطقة الحمراء - وهو امتداد ضعيف بشكل غير متوقع أربك المضاربين على ارتفاع النفط الذين اعتبروا 100 دولار للبرميل كمعطى في سوق طويل وقصير التسليم.

على الرغم من ذلك، أظهر خام غرب تكساس الوسيط عائدًا بنسبة 1٪ طوال شهر أبريل بأكمله. كان هذا أول إغلاق شهري إيجابي لخام غرب تكساس الوسيط بعد خمسة أشهر سابقة من الخسائر. في وقت سابق، كان خام غرب تكساس الوسيط في المنطقة الخضراء لمدة شهر واحد فقط - أكتوبر - بعد أن أمضى أربعة أشهر أخرى في المنطقة الحمراء.

وقال جون كيلدوف، الشريك المؤسس في صندوق التحوط للطاقة في نيويورك إنرجي: «إذا كنت ستأخذ في الحسبان الطلب الأمريكي الأفضل مؤخرًا، فهذا أداء متباين مستحق لسوق تعاني بشكل أساسي أكثر من تخفيضات الإنتاج المفرطة في أوبك والتي فشلت في التسليم».

بعد الارتفاع إلى أعلى مستوياته في 14 عامًا عند حوالي 130 دولارًا لخام غرب تكساس الوسيط وحوالي 140 دولارًا لخام برنت في ذروة مخاوف أزمة الإمدادات الناتجة عن غزو أوكرانيا، بدأت أسعار النفط الخام في الانخفاض المؤكد والثابت، حيث أنهت عام 2022 بما يزيد قليلاً عن 70 دولارًا.

وتفاقمت عمليات البيع في الربع الأول من هذا العام، حيث وصل كلا الخامين القياسيين إلى أدنى مستوياته في 15 شهرًا، حيث وصل خام غرب تكساس الوسيط إلى أقل من 65 دولارًا وخام برنت تقريبًا دون 70 دولارًا.

وقالت أوبك +، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) التي تقودها السعودية وعددها 13 عضوا وعشرة منتجين مستقلين للنفط، بما في ذلك روسيا، إنها ستخفض 1.7 مليون برميل أخرى من إنتاجها اليومي، مما يضاف إلى تعهد سابق من نوفمبر بالانطلاق 2.0 مليون برميل في اليوم.

وقال إد مويا، المحلل في منصة التداول عبر الإنترنت اواندا، «إن توقعات الطلب على النفط الخام منتشرة في كل مكان بالنظر إلى أن الاقتصاد قد وصل إلى سرعة التوقف، بينما لا تزال شركات الطيران متفائلة بفترة سفر صيفية مزدحمة».

وعززت البيانات الاقتصادية الأمريكية مؤخرًا مخاوف المستثمرين بشأن تباطؤ الاقتصاد. وذكرت وزارة التجارة يوم الخميس أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو الناتج المحلي الإجمالي، نما بمعدل سنوي قدره ٪1.1 في الربع الأول من عام 2023 مقابل توسع بنسبة ٪2.6 في الربع الرابع من عام 2022. نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٪2 للربع الأول.

وعززت البيانات الاقتصادية الأمريكية في الآونة الأخيرة مخاوف المستثمرين بشأن تباطؤ الاقتصاد. وذكرت

وزارة التجارة يوم الخميس أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أو الناتج المحلي الإجمالي، نما بمعدل سنوي قدره ٪1.1 في الربع الأول من عام 2023 مقابل التوسع بنسبة ٪2.6 في الربع الرابع من عام 2022. وكان الاقتصاديون الذين تتبعهم انفيستنق دوت كوم يتوقعون نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٪2 للربع الأول.

وفي الوقت نفسه، انخفضت مطالبات البطالة الأمريكية بشكل غير متوقع بمقدار 16 ألفًا الأسبوع الماضي لتصل إلى 230 ألفًا، حسبما أفادت وزارة العمل فيما قد يمثل تحديًا آخر لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي يحتاج إلى زيادة أعداد البطالة لمحاربة التضخم بشكل فعال.

ومع ذلك، كان مؤشر التضخم الذي يراقبه بنك الاحتياطي الفيدرالي عن كثب، وهو مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي، قد جعل أرقام الأسعار أكثر راحة للبنك المركزي.

ولمحاربة التضخم، أضاف بنك الاحتياطي الفيدرالي 475 نقطة أساس إلى المعدلات في تسع زيادات منذ مارس 2022. وتبلغ الأسعار الآن ذروتها عند ٪5، مقارنة بـ ٪0.25 فقط في بداية وباء فيروس كورونا في مارس 2020. ربع نقطة أخرى من المتوقع رفع الأسعار في 3 مايو ، مما يرفع المعدلات إلى أعلى مستوى عند ٪5.25.

على صعيد الإنتاج، فندت أوبك مزاعم وكالة الطاقة الدولية، التي قالت إن التخفيضات المفاجئة في إنتاج النفط من أوبك + قد تؤدي إلى تفاقم عجز متوقع في الإمدادات ويمكن أن يفسد انتعاش اقتصادي.

وفي مقابلة تلفزيونية يوم الأربعاء، حذر المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول من أن منظمة أوبك التي تقودها السعودية يجب أن تكون «حذرة للغاية» في سياستها الإنتاجية، محذرًا من أن مصالح المجموعة قصيرة ومتوسطة المدى تبدو متناقضة. وأضاف أن ارتفاع أسعار النفط الخام والضغوط التضخمية المتصاعدة من شأنه أن يؤدي إلى ضعف الاقتصاد العالمي، ومن المرجح أن تتأثر الدول منخفضة الدخل بشكل غير متناسب.

وردت منظمة أوبك بالقول إن سلطة الطاقة الرائدة في العالم يجب أن تكون «حذرة للغاية» بشأن تقويض استثمارات الصناعة. وقال الأمين العام للمنظمة المنتجة للنفط هيثم الغيص إن توجيه أصابع الاتهام وتحريف تصرفات أوبك وأوبك + كانت «نتائج عكسية». وأضاف أن المجموعة المؤثرة المكونة من 23 دولة مصدرة للنفط لا تستهدف أسعار النفط، لكنها تركز بدلاً من ذلك على أساسيات السوق.

وشدد الغيص على ان وكالة الطاقة الدولية تعرف جيدًا أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الأسواق. وقال: «ان التأثيرات غير المباشرة لكوفيد19، والسياسات النقدية وتحركات الأسهم وتداول الخوارزميات ومستشاري تداول السلع وإصدارات الاحتياطي البترولي الاستراتيجي (المنسقة أو غير المنسقة) والجغرافيا السياسية، على سبيل المثال لا الحصر».

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد اربكت العالم العام الماضي مدعية بأن أسواق النفط كانت تعاني من فائض في المعروض، وظلت هذه الوكالة الامريكية للطاقة تضلل الاقتصاد العالمي بسجل حافل من التقارير الخاطئة التي تسببت في أزمات الطاقة التي يعيشها العالم اليوم.

وقال الغيص الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) يوم الخميس إنه يجب على وكالة الطاقة الدولية «توخي الحذر الشديد» إزاء تقويض الاستثمارات في صناعة النفط التي تعد مهمة للنمو الاقتصادي العالمي. وأشار إلى أن التصريحات التي تدعو لعدم الاستثمار في القطاع قد تؤدي إلى تقلبات في سوق النفط في المستقبل.

وأضاف الغيص أن منظمة أوبك وتحالف أوبك+ لا يستهدفان أسعار النفط وإنما يركزان على أساسيات السوق. وتابع أن توجيه أصابع الاتهام لمصدري النفط وحلفائهم وتشويه الإجراءات التي يتخذونها سيؤدي «لنتائج عكسية». وقال إن تحميل النفط المسؤولية عن التضخم «به مغالطة ويجانبه الصواب من الناحية الفنية»، وإن الدعوات المتكررة من وكالة الطاقة الدولية لوقف الاستثمار في النفط هي التي ستؤدي إلى تقلبات السوق.

وتابع «إذا كان هناك ما سيؤدي إلى تقلبات في المستقبل فهي دعوات وكالة الطاقة الدولية المتكررة لوقف

الاستثمار في النفط، مع العلم أن جميع التوقعات التي تستند إلى البيانات تشير إلى الحاجة لكميات أكبر من هذه السلعة الثمينة لتعزيز النمو الاقتصادي والازدهار حول العالم، لا سيما في العالم النامي».

محللون نفطيون: آفاق الطلب جيدة .. الانتعاش يزداد رسوخا قبل ذروة موسم السفر

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد عدة خسائر أسبوعية متتالية وخسارة شهرية لخام برنت، مقابل مكسب شهري للخام الأمريكي هو الأول في ستة أشهر ويعود ذلك إلى تقلص المعروض النفطي مقابل زيادة الطلب على الوقود.

وأوضح المختصون في تصريحات لـ»الاقتصادية»، أنه على الرغم من مخاوف الركود والتباطؤ الاقتصادي إلا أن آفاق الطلب جيدة ولها الغلبة في التأثير في السوق النفطية، مشيرين إلى تأكيد شركة «فاليرو إنرجي» الدولية أن الطلب القوي حاليا على البنزين والديزل ووقود الطائرات يزداد رسوخا قبل ذروة موسم السفر الصيفي، وسط شح الإمدادات وانخفاض المخزونات الأمريكية.

وذكروا أن أساسيات التكرير على الأرجح ستظل مدعومة بانخفاض مخزونات المنتجات الخفيفة العالمية وقلة المعروض من المنتجات وأرصدة الطلب، مع الاقتراب من ذروة السفر الجوي وموسم القيادة الصيفي، مشيرين إلى أن الطلب على الوقود قوى ومتنام مع إحصائيات تشير إلى ارتفاع متوسط مبيعات البنزين لمدة سبعة أيام في نظام البيع بالجملة بنسبة 16 في المائة على أساس سنوي.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة إن التقلبات السعرية مستمرة وسط ترقب المتعاملين أثر تخفيضات إنتاج «أوبك +» الإضافية ابتداء من أول أيار (مايو) الجاري، وترجح السوق أن الاجتماع الوزاري المقبل للمجموعة في حزيران (يونيو) المقبل قد لا يشهد أي تعديلات جديدة في الإنتاج في ضوء مخاوف الركود وتوقعات استمرار الفيدرالي الأمريكي في رفع سعر الفائدة الأمريكية.

وذكر أن تقارير دولية ترى أن أسعار النفط لا تزال في بيئة مرتفعة وهامش سعري جيد، لكن ذلك لا يمنع بعض التراجع في أسعار الطاقة وقليلا من التراجع في هوامش التكرير، لكن بشكل عام يمكن القول إن سوق النفط الخام لا تزال سوقا قوية جدا.

ويرى، داماير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، أن الإدارة الأمريكية لجأت إلى تخفيف العقوبات على فنزويلا، وتدير شركة النفط الأمريكية الكبرى «شيفرون» ثلاثة مشاريع في فنزويلا، منذ أن خفف الرئيس الأمريكي جو بايدن العقوبات على فنزويلا.

وأكد أن «شيفرون» بدأت في ضخ كميات كبيرة من الخام، لدرجة أنها اضطرت إلى تخزين 600 ألف برميل منها في جزر الباهاما هذا الشهر، كما تقوم أيضا بشحن بعض النفط إلى مصافيها الأمريكية.

ويقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة إن الإنتاج من خارج تحالف «أوبك +» ينمو بمعدلات جيدة رغم تباطؤ المنتجين الأمريكيين والرغبة في الحفاظ على الكفاءة وضبط الإنفاق، لكن هناك زيادات ملحوظة من البرازيل وأذربيجان، لافتا إلى أن الأخيرة تمتلك احتياطيات نفطية تقدر بنحو سبعة مليارات برميل وتنتج أكثر من 800 ألف برميل يوميا، حيث يتم تصدير معظم الإنتاج لأن الاستهلاك المحلي للبلاد ضئيل نسبيا.

وأكد أن جيانا تعد من اللاعبين الجدد والبارزين في إنتاج النفط بسبب اكتشافات النفط الكبرى بقيادة شركات عملاقة أهمها «إكسون موبيل»، حيث يبلغ إنتاج جيانا الحالي 360 ألف برميل في اليوم وهو ضعف ما كان عليه قبل أقل من عامين، لافتا إلى أنه في 2030 من المتوقع أن يتجاوز الإنتاج 1.6 مليون برميل يوميا.

من جهتها، أكدت أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية، أن مجموعة «أوبك +» تتمسك برؤيتها الموضوعية للسوق النفطية وتصر على الاستمرار في خفض الإنتاج وفق مستويات قياسية وذلك منذ تنامي مخاوف الركود وعقب وقوع الأزمة المصرفية قبل نحو شهرين.

وأشارت إلى أن «أوبك» ردت على تحذيرات وكالة الطاقة الدولية، مؤكدة أن دعواتها لوقف الاستثمار في النفط والغاز قد تؤدي إلى مزيد من تقلب الأسعار في المستقبل ولا سيما أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة هشة للغاية وأن أسعار النفط المرتفعة ليست مطلوبة.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 2 في المائة الجمعة بعد بيانات أمريكية تظهر تراجع إنتاج النفط الخام وفي الوقت نفسه زيادة الطلب على الوقود. وصعدت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يونيو 1.17 دولار أو 1.5 في المائة إلى 79.54 دولار للبرميل عند التسوية. وانقضي أجل هذه العقود الجمعة. وارتفع العقد الأكثر تداولا لتموز (يوليو) 2.7 في المائة إلى 80.33 دولار عند التسوية. وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.02 دولار أو 2.7 في المائة إلى 76.78 دولار عند التسوية. وعلى الرغم من أن الخامين سجلا مكاسب يومية فإنهما انخفضا للأسبوع الثاني على التوالي، وسجل خام برنت انخفاضا للشهر الرابع وسط تأثير البيانات الاقتصادية الأمريكية المخيبة للآمال وعدم اليقين بشأن أسعار الفائدة على توقعات الطلب. ووفقا لإدارة معلومات الطاقة، فقد انخفض إنتاج الخام الأمريكي في شباط (فبراير) إلى 12.5 مليون برميل يوميا وهو أدنى مستوى منذ كانون الأول (ديسمبر). وارتفع الطلب على الوقود إلى ما يقرب من 20 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ تشرين الثاني (نوفمبر). وتراجعت أسعار الخام خلال الأسابيع والأشهر الماضية في ظل المخاوف من احتمال أن تؤدي تحركات رفع الفائدة إلى خفض الطلب. وانخفض خام برنت بنحو 3 في المائة هذا الأسبوع بعد انخفاضه بنحو 5 في المائة الأسبوع الماضي، بينما تراجع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 1 في المائة هذا الأسبوع بعد نزول بنحو 6 في المائة الأسبوع الماضي. وبالنسبة لنيسان (أبريل) ككل، تراجع خام برنت بأقل من 1 في المائة، فيما صعد خام غرب تكساس بنحو 1 في المائة مسجلا أول زيادة شهرية في نصف عام.

من جانب آخر.. ذكر تقرير «بيكر هيوز» الأمريكية عن أنشطة الحفر الأسبوعية، أن العدد الإجمالي لأجهزة الحفر النشطة في الولايات المتحدة ارتفع بمقدار 2 هذا الأسبوع.

ولفت التقرير إلى ارتفاع إجمالي عدد الحفارات إلى 755 هذا الأسبوع – 57 منصة أعلى من عدد الحفارات هذه المرة في 2022 – لا يزال 320 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية 2019 قبل انتشار الوباء.

وأوضح أن منصات النفط في الولايات المتحدة بقيت على حالها هذا الأسبوع عند 591، بينما ارتفعت منصات الغاز بمقدار 2 للأسبوع الثاني على التوالي إلى 161 كما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها.

وأوضح أن إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة انخفض بمقدار 100 ألف برميل يوميا للأسبوع المنتهي في 21 أبريل إلى 12.2 مليون برميل يوميا ووفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة 300 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

بعد انفجارات «نورد ستريم».. تحسين أمن ومرونة كابلات الشبكات البحرية

الاقتصادية

قرر قادة مجموعة السبع الكبار أمس، تحسين أمن ومرونة كابلات الشبكات البحرية، في ضوء انفجارات خطي نورد ستريم العام الماضي.

وجاء في إعلان مجموعة السبع «نحن ملتزمون بتعزيز تعاوننا داخل مجموعة السبع ومع شركاء لهم التفكير نفسه، لدعم وتحسين مرونة الشبكة عبر إجراءات كتمديد مسارات آمنة للكابلات البحرية».

والتقى قادة مجموعة الديمقراطيات الصناعية السبع في قمة رقمية وتكنولوجية في مدينة تاكاساكي اليابانية، التي تبعد أكثر من 100 كيلومتر بقليل شمال غربي طوكيو. وتتولى اليابان الرئاسة الحالية للمجموعة، التي تشمل أيضا ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة.

وفي أيلول (سبتمبر) الماضي، وقعت انفجارات بخطي أنابيب نورد ستريم للغاز 1 و2 قبالة جزيرة بورنهولم الدنماركية، وعدتها السلطات عملية تخريبية. ولم يتضح بعد الجهة التي تقف وراء الهجوم.

ووفقا لـ«الألمانية»، أثيرت مخاوف في الغرب عقب الانفجارات، من إمكانية تعرض روابط اتصال رئيسة أخرى لخطر الاستهداف.

وقال بيان المجموعة إنه يجب نشر «شبكات متعددة الطبقات، تتألف من شبكات أرضية، وشبكات كابلات بحرية، وشبكات غير أرضية» لضمان تحقيق مرونة أفضل للبنية التحتية الرقمية.

وأفاد الزعماء بأنه من المهم أيضا في حالة الطوارئ ضمان تحقيق «التوافق» بين روابط الاتصال المختلفة.

وبشكل عام، أكدت الدول من جديد التزاماتها بالعمل معا عن كثب بشأن القضايا الرقمية، ولا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي الذي يتطور بشكل سريع.

مصر تدعو لتحفيز التعافي الأخضر بـ«تحالف الديون المستدامة»

الشرق الأوسط

قال وزير المالية المصري محمد معيط، إن دعم المبادرة المصرية بإنشاء تحالف الديون المستدامة، يُحفز التعافي الأخضر، ويسهم في التصدي للتحديات البيئية ويشجع على تدفق الاستثمارات التنموية النظيفة، حيث يستهدف خلق حيز مالي بالبلدان النامية للاستثمار في البنية التحتية، وتحقيق النمو المستدام في مرحلة ما بعد الجائحة.

ولفت الوزير، خلال لقائه نادية فتاح العلوي وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية، على هامش مشاركتهما في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية، بمدينة الرباط، إلى أن «التمويلات المناخية الميسرة يُمكن أن تصبح قاطرة تنموية جديدة للاقتصادات الناشئة، بحيث يتم ابتكار أدوات تمويل وبرامج تنفيذية تلائم الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة؛ على نحو يُسهم في تعظيم توفير التمويل العادل، وتخفيف الضغوط على الاقتصادات الناشئة، وتوفير الغذاء والوقود».

وأكد تطلع بلاده إلى نجاح الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي تستضيفها العاصمة المغربية مراكش في أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، على نحو يُسهم في تعزيز الجهود الدولية الهادفة لتبني مسارات تمويلية ميسرة لمساندة الاقتصادات الناشئة في مواجهة الأزمات العالمية المركبة التي تؤدي إلى اتساع فجوات التمويل بالبلدان النامية؛ مما يحد من قدرتها على تحقيق طموحاتها التنموية والمناخية.

كما عقد معيط، لقاءً ثنائياً مع سهام البوغديري وزيرة المالية التونسية، أكد خلاله، على ضرورة تعميق آليات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية سواءً على المستوى الثنائي أو الإقليمي في ظل الأزمات المتتالية التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية؛ على نحو يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي، مع التركيز على تعظيم القدرات الإنتاجية العربية في ظل اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، موضحاً أن التحديات الاقتصادية العالمية تخلق فرصاً كثيرة لنمو القطاع التصديري.

وأضاف الوزير أن مناخ الاستثمار في مصر يشهد نقلة نوعية غير مسبوقة، حيث تدعم الدولة مجتمع الأعمال المحلي والأجنبي بشكل كبير، وتوفر له فرصاً واعدة للاستثمار في المشروعات التنموية الكبرى، فضلاً على بناء منظومات ضرائب وجمارك محفزة للأعمال، متطلعاً لاستفادة المستثمرين التونسيين والمصريين من

المزايا التفضيلية للاستثمار في مصر وتونس.

وأوضح أن مصر تتمتع ببنية أساسية قوية وقادرة على تلبية كل احتياجات الأنشطة الإنتاجية، وإجراءات ميسرة انعكست في الرخصة الذهبية، وآفاق جاذبة لتمكين الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية تترجمها وثيقة «سياسة ملكية الدولة»، وغير ذلك مما يجعل مصر مركزاً إقليمياً وعالمياً للإنتاج وإعادة التصدير بمختلف الدول خاصة الأوروبية والأفريقية.

وأشار الوزير، إلى أن الاقتصاد المصري لديه القدرة على التماسك في مواجهة التحديات العالمية الراهنة، وانعكس ذلك في المؤشرات الإيجابية خلال العام المالي الماضي، «حيث سجلنا أعلى معدل نمو منذ عام 2008 بنسبة 6.6 في المائة، ونجحنا في خفض معدل عجز الموازنة للناتج المحلي إلى 6.1 في المائة بنهاية يونيو (حزيران) 2022، ونستهدف النزول بمعدل الدين للناتج المحلي إلى 80 في المائة عام 2026 - 2027، وخفض متوسط عمر الدين ليتراوح في المتوسط من 4.5 إلى 5 سنوات».

في غضون ذلك، استعرض وزير المالية المصري، خلال رئاسته لاجتماع مجلس وزراء المالية العرب بالمغرب، التجربة المصرية في تحقيق الأمن الغذائي، ضمن خطة التعامل الإيجابي المرن مع التحديات الاقتصادية العالمية التي تزايدت تعقيداً باندلاع الحرب بأوروبا، في أعقاب جائحة «كورونا»؛ على نحو أدى إلى حدة اضطراب سلاسل الإمداد العالمية؛ نتيجة اختلال ميزان العرض والطلب، مع ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الأساسية مثل الحبوب وزيوت الطعام والأسمدة والأعلاف اللازمة للإنتاج الداجني والسمكي والحيواني، إضافة إلى كثير من السلع الغذائية الأخرى ومستلزمات إنتاجها.

ولفت الوزير إلى أن «هذه التأثيرات الخارجية كانت أكثر حدة في بلادنا، فمصر مثل معظم الدول العربية تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية، مع الأخذ في الاعتبار الزيادة السكانية».

وقال: «عملنا على عدة محاور في مسارات متوازية، مستهدفين تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين باعتبارها أولوية استراتيجية، وقد نجحنا في توفير السلع الغذائية طوال أزمة اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، ولم يشعر المواطنون بنقص حاد في أي سلع، حيث حرصنا على تدبير الموارد اللازمة للحفاظ على مخزون استراتيجي سلعي مستدام، ونعمل حالياً على تحويل مصر إلى نقطة محورية لتجارة الحبوب إقليمياً ودولياً».

وأشار الوزير، إلى اتخاذ إجراءات مؤقتة في عملية الاستيراد والتصدير السلعية للحد من ارتفاع الأسعار المحلية، بمنع تصدير بعض السلع لتغطية الطلب المحلي، والسماح باستيراد سلع أخرى لضمان وفرتها في الأسواق المحلية للحد من ارتفاع الأسعار بمضاعفة الكميات المعروضة.

باكستان.. خطة لتوفير الطاقة واللجوء إلى موارد غير تقليدية

اليوم

أفاد تقرير إخباري بأن خطة توفير الطاقة في باكستان تشهد تنفيذًا ناجحًا لتدابير كفاءة وتوفير الطاقة التي تهدف إلى الاستخدام الحكيم للموارد الوطنية.

وتركز الخطة متعددة المحاور التي أطلقها رئيس الوزراء شهباز شريف في يناير على خطوات من بينها التقشف في استخدام الكهرباء والوقود، إلى جانب استخدام وسائل بديلة مثل تكنولوجيا الطاقة الشمسية والسيارات الكهربائية، وفقًا لوكالة أسوشيتد برس الباكستانية.

الحكومة تشجع البلاد على تعديل أنماطها السلوكية

من خلال الخطة، تشجع الحكومة البلاد على تعديل أنماطها السلوكية من خلال نبذ ثقافة إهدار الموارد الوطنية، وبدأت إدارات الحكومة الاتحادية في تنفيذ الإشعار الرسمي بتجنب الاستخدام غير الضروري للكهرباء، وستساعد هذه الخطوة في ضمان تقليل استخدام الطاقة بنسبة 30٪.

ووفقًا للتقديرات الرسمية، استهلكت البلاد 29 ألف ميجاوات من الكهرباء خلال الصيف الماضي، و12 ألف ميجاوات في الشتاء.

وجرى استخدام 17 ألف ميجاوات أخرى في الصيف بما في ذلك 5300 ميجاوات بسبب مكيفات الهواء، و12 ألف ميجاوات بواسطة المراوح، ولخفض استهلاك الطاقة، وضعت الحكومة برنامجًا يقدم استخدام مراوح موفرة للطاقة.

وبدأت الحكومة في استيراد الدراجات الكهربائية، وهي تتفاوض مع شركات تصنيع الدراجات النارية للإنتاج المحلي للدراجات الكهربائية.

وسيجرى التخلص التدريجي من الدراجات النارية التي تعمل بالبنزين ببطء، وسيوفر هذا 86 مليار روبية من الخزانة الوطنية، بحسب ما نقلته وكالة أسوشيتد برس الباكستانية.

شكراً